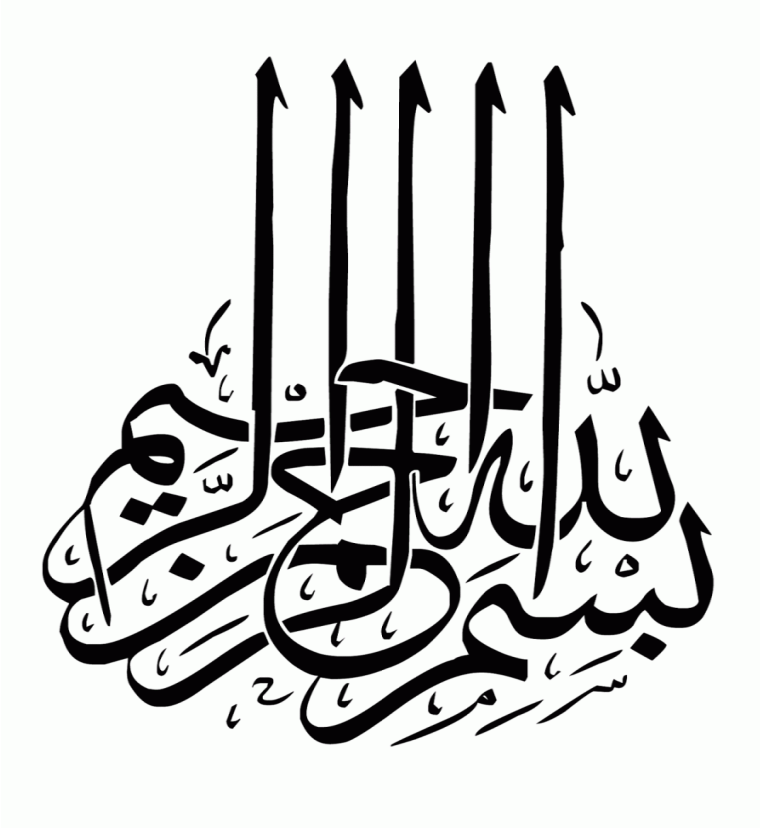

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾[1]

صدق الله العظيم

[1]– سورة المجادلة من الآية (11) .

الإهداء

إلى روح أبي العزيز ـ رحمه الله ـ .

وإلـــى أمـــي الغاليـــة التـي حملتنـي فكابـدت،

وربتني فأحسنت، ووجهتني فأصابت، أطـــال الله فـي عمـــرها.

وإلى رفيقتي التـــي أكـن لها كـلَّ الحُبِّ والتقديـــر زوجـي الفاضـلـة.

وإلـى فلذات كبـدي أبنـــائـي وبنـاتـي ـ وإلـــى إخـوتـي وأخـواتـي.

وإلى كـل مَنْ علمنـــي حـرفـــاً بمراحـــل التعـلـيم كـافـةً.

والى أستاذي المشرف على هذه الأطروحـــة

الدكتور الفاضل/ البشتي الطيِّب بشنة.

وإلى كلِّ مَنْ له حقٌّ عليّ

أُهدي بحثي

هذا

(الباحث)

قال تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾[1].

لا يسعني في اختتام هذه الأطروحة إلاّ أنْ أشكر اللهَ أولاً وأخيراً الذي وفق وأعان على إنهائها بهذه الصورة التي أرجو أن تكون مشرّفة لي، ومفيدة لكل قارئٍ وباحث.

كما أتقدم بوافر الشكر، وعظيم التقدير، إلى أستاذي الفاضل المشرف على الأطروحة، الأستاذ الدكتور البشتي الطيّب بشنة، وذلك لتوجيهاته القيّمة، وآرائه السديدة، ونصائحه المفيدة، وما بذله من جهد، ووقت، فجازاه الله تعالى عنّي خير الجزاء، والشكر والتقدير لجميع العاملين بإدارة الدراسات العليا بجامعة الزاوية قسم اللغة العربية، وجميع الأخوة أعضاء هيأة التدريس بها.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقراءة، وتقييم، وتقويم هذه الأطروحة من خلال مناقشتها، وإثرائها بملحوظاتهم القيّمة، والشكر والتقدير لكل من مدَّ لي يد العون وخاصةً الدكتور أمحمد خليفة البي، والأستاذ. صالح أبوبكر البرهمي، والأستاذ خالد مسعود عبدالقادر، والمهندس رمضان عبد السيد التريكي، والشكر إلى من ساعدني في طباعة هذه الأطروحة ابنتي رِتاج علي البوسيفي.

الباحث

1- سورة إبراهيم من الآية (9).

المقـدِّمَـة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرف خلق الله أجمعين، وأفصح الناطقين بلغة الضاد سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعلى آله وصحبه البررة الأخيار أجمعين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

أمَّا بعدُ:

فقد أَنزل الله سبحانه وتعالى كتابه الكريم باللغة العربية وتعهد بحفظه، فقال سبحانه: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾[1]، فازدادت هذه اللغة تشريفاً وتعظيماً، وسخر اللهُ تعالى من عباده من أهتم بأمرها، فشمَّرَ الأوائل من علماءِ العربيةِ عن سواعدِ الجدِّ وشدُّوا الرِّحالَ، وقصدوا الأعْرابَ، فجمعوا المفرداتِ اللُّغوية ودونوها في رسائل صغيرةٍ خشية الضياعِ، وعكفوا عليها بالدراسة والتصنِّيف، وقننوا قوانينها، ووضعوا علم النحو وقواعده، ليضبطوا به اللسان العربي من اللحن.

وقد نشأ، ونما، وترعرع النحو العربي على أيدي علماءٍ أفذاذ، ترعاه عقولٌ نيّرةٌ لا هَمَّ لهم سوى المحافظة عليه، ومحاربة اللحن الذي تفشى بينهم، نتيجة اختلاط العرب بالأعاجم خدمةً للدين الإسلامي، وخَشْيَةً على اللغة العربية من الضياع، فكانت آثارهم الجليلة (النَّحوية، والصرفية) تشهدُ على ما قاموا به، فحفظوا لنا تُراثاً ضخماً تشهدُ له جميع مكتبات العالم، منه ما ضاع ولم يصل إلينا، يقول د. محمود الطناحي(ت1999م): "إنَّ ما ضاع من هذا التراث بسبب غفلة النَّاس وتفريطهم أكثر مما ضاع بسبب عوادي الحروب والأيام"[2]، ومنه ما زال مخطوطاً، ينتظر

1- سورة يوسف الآية (2).

2- مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1984م، ص 22.

الدراسة، ومنه ما تم دراسته وتحقيقه، وشاع صيته في كامل أرجاء المعمورة، وقامتْ عليه وعلى آثاره الدراسات والأبحاث، ومن هذه الآثار القِّيمة {كافية ابن الحاجب (ت646هـ) في النحو}، حيث وصل عدد شروحها كما أحصاها د. طارق نجم: "مائة واثنين وأربعين شرحاً، هذا عدا الشروح التركيَّة والفارسيَّة، فضلاً على المختصراتِ والمنظوماتِ والمصنَّفاتِ في إعراب الكافية[1]، ومن أشهر هذه الشروح (شرح الرّضيّ على الكافية)، فقد وصفه صاحب (مفتاح السعادة ومصباح السيادة): "بأنَّه شرحٌ عظيمُ الشأن، جامع لكل بيان وبرهان، تضمن من المسائل أفضلها وأعلاها، ولم يغادر صغيرةً ولا كبيرةً إلاّ أحصاها"[2]، وقال عنه البغدادي: "إنَّ كتبَ النحو بعده صارت كالشريعة المنسوخة"[3].

ونظراً إلى شهرة كتاب (شرح الرَّضي على الكافية)، وقيمته العلمية، حيث جمع في طياته الآراء النحوية لعلماء النحو البصريين، والكوفيين، والبغداديين، والمصريين، والأندلسيين، لأكثر من خمسة قرون من الزمن، فهو أشبه بموسوعة نحوية امتلأت بآراء العلماء وتوجيهاتهم، وخلافاتهم.

وتحقيقاً لرغبتي حاولتُ البحث في غمار دراسة التراث النحوي في هذا الكتاب فكان السبب في اختياري لدراسة هذا الشرح ووسمته بعنوان: (الآراء البغداديَّة وموقف الرَّضيّ(686هـ) منها في شرح الكافية)، دراسة وصفية تحليلية.

1- ينظر الكافية في علل النحو والشَّافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب، تح، صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، (دط)، (دت)، ص 4.

2- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفي، 1الشهير بطاش كبرى زاد، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1985م، 1/ 170 .

3- خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح عبد السلام مجمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة،ط4، 1997م، 3/1 .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تسبر الأغوارَ، وتكشف الغموضَ عن جانب من جوانب كتاب شرح الرَّضي على الكافية بدراسة الآراء النحوية البغدادية وموقف الرّضي منها للوقوف على الأدلة التي استدلوا بها، والحجج التي احتجوا بها لتقوية آرائهم النّحوية، وموقف الرضي منها ترجيحاً أو اعتراضاً استدلالاً بالشواهد النحوية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الآراء البغدادية التي تعرَّض لها الرَّضيُّ في شرحه على الكافية، وموقفه منها من حيث الترجِّيح لها أو الاعتراض عليها، وذلك نظراً لقلة الدراسات على الآراء البغدادية في هذا الشرح.

وكذلك تهدف هذه الدراسة إلى رفد المكتبة العربية بدراسة حول النحو البغدادي في شرح الرَّضيّ على الكافية.

الصعوبات التي واجهتني في البحث:

هناك بعض الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث، ولكن بفضل الله ورعايته ومنَّته في تذليل هذه الصعوبات وتبسيطها، ثم بفضل توجيهات أستاذي المشرف الدكتور البشتي الطِّيب بشنة، وإرشاداته في السير على نورٍ وبصيرةٍ حتى اكتمل البحث في أحسنِ صورةٍ قَدَرَ عليها الباحث، فجزاه الله عني خير الجزاء، ومده بالصحةِ والعافيةِ، ومن هذه الصعوبات:

1- افتقار المكتبات بالمنطقة المحيطة بالسكن إلى كثيرٍ من الكتبِ اللُّغويةِ، والاعتمادَ على عديد المصادر الإلكترونية المصورة الموافقة للمطبوعِ ممّا أرهق

النظر، وصعوبة الوصول إلى المعلومة المطلوبة في بعض الأحيان.

2- الاختلاف بين كتب التراجم في تصنِّيف أعلام المدارس النَّحوية فمنهم مَنْ اعترف بمدرسة البصرة دون سواها، ومنهم من قال بالمدرسة البصرية والكوفية فقط، وهذا أدى إلى نَسبِ بعض علماء المدرسة البغدادية إلى غيرها من المدارس؛ فمثالاً لذلك ما قاله محمد بن الحسن الزّبيدي(ت379هـ) عند ترجمته لأحمد بن كَيْسان(ت299هـ): "وكان بصرياً كوفياً، يحفظ القولين، ويعرف المذهبين وكان أخذَ عن ثعلب والمبرِّد"[1] وهذا اعتراف صريح بالمذهب البغدادي، ووَضَعَه ضمن الطبقة السادسة في صفوف الكوفيين، على الرغم من قوله: "وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر"[2] .

الدراسات السابقة:

من خلال البحث في المكتبات العلمية، وفي شبكة المعلومات توصلتُ إلى الإطلاع والاستفادة من الرسائل الآتية:

1- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، للباحث محمود الحسيني محمود، (رسالة دكتوراه) منشورة، إشراف د. محمد كامل أحمد جمعة، أعضاء لجنة المناقشة، د. شوقي ضيف، ود. رمضان عبد التواب، جامعة القاهرة، العام الجامعي 1976م، طبع مؤسسة الرسالة دار عمَّار، (دط)، (دت) .

2- البغداديون من النُّحاة في كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري – آراؤهم – اجتهاداتهم، (رسالة ماجستير)، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجمهورية الجزائرية العام الجامعي 2018 – 2019م.

1- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمّد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ط2، (دت) ص: 153.

2- المصدر السابق، الموضع نفسه.

منهج الدراسة:

نظراً إلى طبيعة الموضوع، فإنَّي اتّبعتُ المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع دراسة الآراء النّحوية والموقف منها من حيث الترجيح أو الاعتراض في كتاب شرح الرّضي على الكافية.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى: مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وبابينِ، وخاتمةٍ، على النحو التالي:

تناولتُ في التمهيد نشأة النحو البغدادي وآراء العلماء فيه، وتطوّره، وخصائصه، وقضية الخلاف حول وجود المذهب البغدادي، أعقبتها بترجمةٍ لعيّنةٍ من أشهرِ نحاة بغداد وهم ابن كيسان(ت299هـ)، وأبو علي الفارسي(377هـ)، وابن جنّي(ت392هـ)

وترجمة للرضي الأستراباذي(ت686هـ)، والتعريف بكتابه الموسوم بـ(شرح الرضَّيّ على الكافية).

وتضمن الباب الأول الآراء البغدادية التي رجَّحها الرَّضيُّ، وقد تكوَّن هذا الباب من ثلاثة فصول، كل فصلٍ يحتوي على أربعةِ مباحثٍ.

الفصل الأول: المسائل المتعلقة ببعضِ المرفوعاتِ والمنصوبات التي رجَّحها الرَّضيُّ، وقد تضمن المباحث التالية:

المبحث الأول– مسألة تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعولِ.

المبحث الثَّاني– مسوّغات الابتداء بالنكرة.

المبحث الثَّالث– تقديمُ الحالِ على صاحبهِ المجرور بحرفِ الجرِ.

المبحث الرَّابع- العاملُ في المفعولِ المطلق إذا كان من لفظه، ولم يكن جارياً على حروف فعله.

الفصل الثَّاني: المسائل المتعلقة ببعض المجرورات والتوابع التي رجحها الرَّضيُّ، وقد تضمن المباحث التالية:

المبحث الأول- وصف المجرور بالحرفِ (رُبَّ).

المبحث الثَّاني- وصفُ النكرةِ إذا أُبدلتْ من المعرفةِ.

المبحث الثَّالث- حكمُ العطفِ بـ (إمَّا).

المبحث الرابع- العاملُ في البدلِ.

الفصل الثَّالث: المسائل المتعلقة ببعض الأدوات والأسماء التي رجَّحها الرَّضيُّ، وقد اشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأوَّل- دخول مجرور (حتَّى) فيما قبلها.

المبحثُ الثَّاني- الخلاف في نوع (ما) التعجبية في صيغة (ما أفعله).

المبحثُ الثَّالثُ- الضمير في (إياك).

المبحثُ الرَّابعُ- علة منع مساجد من الصرف.

الباب الثَّاني: الآراء البغدادية التي ضعَّفها الرضي، وقد تكوَّن هذا الباب من ثلاثة فصول.

الفصل الأوَّل: المسائل المتعلقة ببعض المرفوعات والمنصوبات التي ضعَّفها الرَّضيُّ، وقد اشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول– عاملُ الرفعِ في (المبتدأِ والخبرِ).

المبحثُ الثَّاني– تقديرُ متعلقِ الظرفِ والجارِ والمجرورِ الواقع خبراً.

المبحثُ الثَّالث– عاملُ النصبِ في (المفعولِ معه).

المبحثُ الرَّابع– عاملُ نصبِ المنادى.

الفصل الثَّاني: بعض المسائل المتعلقة بالمجرورات والتوابع التي ضعَّفها الرَّضيُّ، وقد تضمن المباحث التالية:

المبحث الأوَّل– دلالة حرف الجَّرِّ (مِنْ) على التبيين.

المبحث الثَّاني– العامل في عطف النسق.

المبحث الثَّالث– جواز نصب صفة (أيُّ) في النـداء.

الفصل الثَّالث: المسائل المتعلقة ببعض الأدوات والمفردات التي ضعَّفها الرَّضيُّ، وقد تضمن المباحث التالية:

المبحث الأوَّل– (ليس) بين الفعلية والحرفية.

المبحث الثَّاني– (مَهْمَا) بين البساطة والتركيب.

المبحث الثَّالث– العدلُ في ألفاظ الأعداد التي على وزن (فُعَال ومَفْعَل).

المبحث الرَّابع– العدلُ في (أُخر).

وهنا أود أن أشير إلى أنَّ هناك كثيراً من الآراء البغدادية وردت في مجال البحث والدراسة (شرح الرّضيّ على الكافية)، إلاّ أنَّه لم يكن للرضي رأي فيها، ولذلك استبعدتها من هذه الدراسة، حيث إنَّها لا تتفق وموضوع هذه الأطروحة، لأنَّ الدراسة في هذا البحث تدور حول الآراء البغدادية التي رجّحها الرّضيّ، والآراء التي ضعَّفها.

خاتمة البحث: وقد تناولت فيها أهم نتائج البحثِ والتوصياتِ، وختمتها بفهارس عامةٍ لما ورد في البحث.